

النص القانوني والعينة الإحصائية في ميدان علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

دراسة خصائص وسمات العينة الإحصائية وتطبيقاتها على النص القانوني الرياضي

Legal text and statistical sampling in the field of science and technology of physical and sports activities

A study of the characteristics and features of the statistical sample and its
applications to sports legal texts

دحام عبد الجق¹

Daham Abdelhak¹

¹ جامعة عمر ثليجي، الأغواط (الجزائر)، ab.daham@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ القبول: 2024/09/27

تاريخ الاستلام: 2024/05/20

ملخص:

تعتمد العلوم القانونية على منهج يختلف عن المنهج المتبع في العلوم الإنسانية والاجتماعية، سواء من حيث الخطوات الواجب اتباعها للوصول الى النتيجة، او من حيث اعتماد الأساليب الكمية، ومن بين الخطوات الأساسية والضرورية للبحث العلمي نجد العينة الإحصائية، التي تتوفر على شروط وخصائص تجعل منها قابلة للدراسة الكمية. كما أن الدراسات القانونية تركز بشكل أساسي على النص القانوني، فهي تتناوله شكلا وموضوعا وفق منهجية معينة، بحيث تعتبر النص القانوني المتضمن مجموعة مواد "عينة"، فهل يمكن تصنيف النص القانوني ومنه النص القانوني الرياضي ضمن ما يعرف في العلوم الإنسانية والاجتماعية وعلوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية عينة إحصائية؟ كلمات مفتاحية: نص قانوني، شروط وخصائص؛ عينة إحصائية؛ ميدان علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية.

Abstract:

Legal sciences rely on an approach that differs from that used in the humanities and social sciences, both in terms of the steps required to reach a conclusion and in terms of the adoption of quantitative methods. Among the basic and essential steps of scientific research is the statistical sample, which possesses conditions and characteristics that make it amenable to quantitative study.

Legal studies also rely primarily on the legal text, examining it in form and content according to a specific methodology. The legal text, which includes a set of materials, is considered a "sample." Can legal texts, including sports legal texts, be classified within what is known in the humanities and social sciences and the sciences and technologies of physical and sports activities as a statistical sample?

Keywords: Legal text, conditions and characteristics; statistical sample; field of sciences and technologies of physical and sports activities.

1- مقدمة:

تحتل الطرق والأساليب الإحصائية مكانة مهمة في مختلف ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية، على الرغم من كونها تتصل بالسلوك الإنساني الذي يتميز بسرعة تغيره وصعوبة ضبطه، ولكنها رغم ذلك استطاعت ان تحقق هذه المكانة التي أصبح البحث العلمي دونها ينظر اليه بعين الشك والريبة في نتائجه وقد لا يقبل في المؤتمرات او الملتقيات العلمية.

ان العالم يتجه اليوم الى الإحصاء الكمي لكل شيء، واصبح عالمنا هو عالم الأرقام بحيث لا يمكن اقناع الآخر الا اذا قدمت له أرقاما معينة يستطيع من خلالها ان يقيمك ويحاسبك على عملك، وان هذه المادية المتجلية في الأرقام وتحويل الكيف الى كم طغت وغلبت على الكيفية، التي يدعي أصحاب الكمية انها سهلة، اما الكمية فهي في نظرهم لا يستطيعها الا المقتدر والمتضلع في البحث العلمي، حتى ان بعضهم قد عاب بعض العلوم على أساس انها لا يمكن اخضاعها الى الطرق الكمية والاحصائية ولا يمكن تحويل نتائجها الكيفية الى نتائج رقمية كمية.

وسنحاول من خلال هذا المقال ان نركز على علم يهتمه البعض انه لا ينتمي الى مصاف العلوم على أساس انه لا يعتمد المنهجية التي يسمونها علمية ولا يعتمد كذلك على الطرق والأساليب الإحصائية، الا وهو علم القانون او التشريع.

1- الإشكالية:

ينتهي القانون او التشريع الى ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية فهو مقترن بالعلوم الإدارية والعلوم السياسية، فيقال قديما "كلية العلوم الإدارية والقانونية" التسمية القديمة لكليات الحقوق، ويقال حاليا "كلية الحقوق والعلوم السياسية" التسمية المتداولة حاليا لكليات الحقوق، ويعتمد في دراستها على منهجية علمية تتركز على تحليل المحتوى بدراسة فحوى النص القانوني من الناحية الشكلية والموضوعية، دون اعتماد المنهجية المتبعة في علم النفس او علم الاجتماع او علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية، التي تعتمد كلها على منهجية علمية تتبع خطوات محددة يجب اتباعها، تتكون اجمالا من جانب نظري وجانب تطبيقي، وهي تعتمد مناهج خاصة وأدوات جمع البيانات وطرق وأساليب إحصائية معتمدة.

فيوجد اختلاف في طريقة الوصول الى النتيجة بين علم القانون وعلوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية أي في المنهجية المعتمدة في الميدانين، ولكن هل يعني هذا ان المنهجية المعتمدة في علم القانون والمختلفة عن المنهجية المعتمدة في علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية هي منهجية غير صحيحة على أساس ان العينة القانونية هي عينة غير إحصائية لا تتوفر على الشروط العلمية للعينة الإحصائية، فهل النصوص القانونية تتوافر على الشروط العلمية المطلوبة في العينات الإحصائية؟

2- الفرضيات:

1-2- الفرضية العامة:

تتوافر النصوص القانونية على الشروط العلمية المطلوبة في العينات الاحصائية.

2-2- الفرضيات الجزئية

الفرضية الجزئية الأولى:

النصوص القانونية تنظم سلوكات خارجية قابلة للملاحظة والقياس والتحليل الاحصائي.

الفرضية الجزئية الثانية:

النصوص القانونية تتضمن قواعد عامة ومجردة تطبق على جميع الوقائع والأشخاص المشابهة

(التجانس).

II - طرائق و أدوات الدراسة:

1. المجتمع الاحصائي:

يقصد بالمجتمع الاحصائي "تلك المجموعة الاصلية التي تؤخذ منها العينة، وقد تكون هذه المجموعة مدارس، تلاميذ، كتب، سكان، أو اية وحدات أخرى، ويمكن تحديده على انه كل الأشياء التي تمتلك خصائص او سمات تتعلق بالمتغير المعطى في التجربة، هذه الخصائص او السمات قابلة للملاحظة والقياس والتحليل الاحصائي" (محمد نصر الدين رضوان، 14، 2002).

2. المجتمع الاحصائي في العلوم القانونية:

يتحدد المجتمع الاحصائي في علم القانون بمجموعة النصوص القانونية بمختلف درجاتها في الهرم القانوني المتمثلة في الدستور المعاهدات الدولية المصادق وغير المتحفظ عليها والتشريع بأنواعه العضوي والعادي والفرعي والقرارات التنظيمية والفردية، التي تنظم موضوعا محددا، وهي رسمية تصدر من جهات دستورية ومكتوبة ومقننة في دفتي كتاب يسمى القانون يمكن الاطلاع عليها في أي وقت ولا تثار بشأن اثباتها نزاعات، فهي محددة سلفا، فهي قابلة للملاحظة (تتبع تطور النصوص القانونية) والقياس (الجانب العددي للنصوص القانونية في موضوع معين ومقارنتها بموضوع آخر) والتحليل الاحصائي.

3. العينة:

"ان الكمال في البحث العلمي هو ان نستعلم لدى كل عناصر مجتمع البحث الذي نهتم بدراسته، الا انه وكلما تجاوز العدد الإجمالي بعض المئات من العناصر كلما اصبح ذلك صعبا، وقد يصبح من المستحيلات عندما نصل الى الملايين وذلك بسبب ما يقتضيه البحث من موارد وتكاليف، بالمثل يمكننا ان نقتصر على المعلومات القليلة الموجودة حول مجتمع بحث معين عندما يكون الوصول اليه صعبا، لذلك لابد ان نقوم بسحب عينة من الافراد أي ذلك الجزء من مجتمع البحث الذي سنجمع من خلاله المعطيات" (موريس انجرس، 2006، 301).

1.3. تعريف العينة:

يمكن تعريف العينة على انها "عبارة عن مجموعة جزئية مأخوذة بأسلوب ما من المجتمع الاحصائي الأصلي".

"ان العينة تشير الى عدد من الافراد او الأشياء يتم اختيارها من مجتمع احصائي بحيث تمثل هذا المجتمع، وهذا معناه ان العينة عبارة عن المجتمع الاحصائي بكل خصائصه ولكن بصورة مصغرة". (محمد نصر الدين رضوان، 2002، 16 و 17).

2.3. العينة في العلوم القانونية:

تتمثل العينة في علم القانون في مجموعة النصوص القانونية العامة (التشريع العضوي والعادي) والخاصة (التشريع الفرعي أي المرسوم التنفيذي) المنظمة لموضوع محدد، فهي لا تتضمن الدستور ولا المعاهدات الدولية التي تدخل ضمن المجتمع الاحصائي والتي تتناول المبادئ والاسس، فالنصوص العامة والخاصة تتضمن الاحكام العامة والتفصيلية لطريقة تنظيم الموضوع المحدد من حيث كافة اجزائه، فمثلا موضوع الشركات الرياضية فالعينة الإحصائية فيه تتمثل في النص القانوني العام رقم 05.13 المؤرخ في 23 جويلية 2013 المتضمن تنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، والذي تضمن عدد محدود من المواد التي تشير الى الشركات الرياضية من المجموع الكلي لمواد القانون رقم 05.13، وتتمثل كذلك في التشريع الفرعي او المرسوم التنفيذي رقم 73.15 المؤرخ في 16 فبراير 2015 يضبط الاحكام المطبقة على النادي الرياضي المحترف ويحدد القوانين الأساسية النموذجية للشركات الرياضية التجارية، والذي يتناول بالتفصيل احكام وطرق تنظيم وسير الشركات الرياضية التجارية، واعتماد هذه العينة يجنبنا الرجوع الى التأشيريات التي تضمنها القانون رقم 05.13 والتأشيريات التي تضمنها المرسوم التنفيذي رقم 73.15، والتي تتناول موضوع الشركات الرياضية من جوانب مختلفة (مجموعة كبيرة من النصوص القانونية بمختلف درجاتها).

2.3. خطوات اختيار العينة:

. تحديد أهداف البحث: قبل البدء بأي بحث يجب أولاً تحديد الهدف الرئيسي للقيام بعملية البحث، وهي خطوة أساسية لنجاح كافة الخطوات.

. تحديد المجتمع الأصلي الذي نختار منه العينة: تحديد المجتمع هو أهم الخطوات كون أن نتائج الدراسة ستعرض عليه.

. تحديد خصائص المجتمع: يتم تحديد خصائص المجتمع بوضع قائمة تضم المتغيرات التي تشملها الدراسة، مثل: العمر، النوع، الحالة الاجتماعية، مكان السكن....

. تحديد حجم العينة: ولحجم العينة نوعين: إما أن تكون صغيرة لكي يسهل التعامل معها أو أن تكون كبيرة وهنا يجب الحذر من صعوبة ضبط المتغيرات لكثرتها.

3.3. خطوات اختيار العينة في العلوم القانونية:

- تحديد اهداف البحث:

تصاغ النصوص القانونية في قالب عام من الناحية الشكلية فهي تتفق عموما في وضع المشرع اهداف سن القانون في المواد الأولى منه، فمثلا تنص المادة الأولى فقرة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 73.15 على مايلي ".....يهدف هذا المرسوم الى ضبط ...".

- تحديد المجتمع الأصلي الذي نختار منه العينة:

ان ضبط الموضوع الذي يتناوله الباحث في العلوم القانونية يمكنه من ضبط النصوص القانونية بمختلف درجاتها في الهرم القانوني للموضوع المراد دراسته دراسة قانونية، وهذا من شأنه ان يساعد في اختيار العينة فيما بعد.

- تحديد حجم العينة:

وهو بتحديد النصوص القانونية العامة (التشريع العادي) والخاصة (التشريع الفرعي او المرسوم التنظيمي) المتعلقة بالموضوع دراسته.

- تحديد خصائص المجتمع:

تتضمن النصوص القانونية العامة او الخاصة التي تدرس موضوع معين نوعين من المواد القانونية، فتوجد المواد القانونية الإلزامية والمواد القانونية التكميلية، والتي على أساسها يتعرف الباحث على اتجاه المشرع في اعتبار المسألة من النظام لا يجوز مخالفتها او ليست من النظام العام التي يمكن للأفراد الاتفاق على مخالفتها، مع ضرورة العلم ان المادة القانونية التكميلية تكون الزامية اذا لم يتفق الافراد.

4. خصائص العينة الاحصائية:

إن اختيار العينة بشكل دقيق ومناسب يعطي نتائج مشابهة إلى حد كبير للنتائج التي يمكن الحصول عليها عند دراسة كامل مجتمع الدراسة، وبشكل عام كلما كان حجم العينة أكبر كلما زاد تمثيلها لخصائص المجتمع موضوع الدراسة، لذلك يمكن تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال دراسة العينة على مجتمع الدراسة الأصلي.

5. خصائص القاعدة القانونية:

"القانون هو مجموع القواعد القانونية التي تنظم الحياة والعلاقات بين الأشخاص والافراد بين المجتمع، أي تنظيم السلوك، وتتميز القاعدة القانونية بمجموعة من الخصائص منها انها قاعدة عامة ومجردة، انها قاعدة اجتماعية، انها ملزمة، قاعدة سلوك، تفرضها السلطة العامة" (الحبيب الدقاق وآخرون، 10,11).

6. أسباب استخدام العينات:

- التكلفة والجهد وطول الوقت:

فقد يكون مجتمع الدراسة يقع على مساحة جغرافية كبيرة مما يضطر الباحث للتنقل مسافات طويلة لفحص عناصر المجتمع، مما يكلف مالا وجهدا ووقتا طويلا، لذلك يمكن إجراء الدراسة على عينة ممثلة ومن ثم تعميم النتائج.

وفي العلوم القانونية تشكل العينة المتكونة من مجموع المواد القانونية المشكلة للنص العام والنص الخاص المتعلقة بموضوع محدد اختصارا لجهد الباحث في الدراسة على أساس انه لا يعود الى التأثيرات القانونية المستند اليها النصوص القانونية بمختلف درجاتها بصفة عامة والنصوص العامة والخاصة بصفة خاصة، وربما للوقت.

- التجانس التام:

فعندما تكون عناصر المجتمع متجانسة بشكل تام فإن نفس النتائج يمكن الحصول عليها سواء أجريت الدراسة على كامل المجتمع أو على أجزاء منه.

تبنى النصوص القانونية على قاعدة الهرمية التي تعني ان القانون درجات بعضها فوق بعض، فالدستور يشكل اعلى القمة في الهرم وتحتة تأتي المعاهدات الدولية المصادق وغير المتحفظ عليها وتحتها يأتي التشريع العضوي ثم التشريع العادي ثم التشريع الفرعي ثم القرارات التنظيمية والفردية، كما تعني هذه القاعدة ان القانون الأدنى يرتكز على القانون الأعلى ولا يخالفه ولا يناقضه، مما يعني ان المواد القانونية هي مواد متجانسة في روحها ومتوافقة مع بعضها ولا تتناقض فيما بينها، والا طالها الإلغاء (الصريح او الضمني)، مما يؤدي الى تجانس في المواد القانونية المكونة للنصوص العامة والخاصة.

- عدم إمكانية حصر مجتمع الدراسة:

مثال إذا كان موضوع الدراسة اختبار فعالية علاج معين جديد لمرض السرطان فلا يمكن حصر جميع المصابين والذين سيصابون بالمرض مستقبلا.

في بعض المواضيع القانونية لا يمكن حصر عدد النصوص القانونية التي تنظم الموضوع المحدد، لذلك على الباحث اختيار نص قانوني يتعلق بالموضوع المراد دراسته. فمثلا موضوع تسيير الموارد البشرية يحتوي على كم هائل من النصوص القانونية مما يصعب على الباحث دراستها كلها وتتبع تواريخ إصداراتها مما يعتمد الباحث الى نص قانوني ودراسته.

- حساسية التجربة:

إذا كان موضوع الدراسة طريقة جديدة لتعليم مبحث ما، فلا يعقل تطبيق الطريقة الجديدة على جميع الطلبة قبل التأكد من فعاليتها، ومن المنطقي إن تجرى التجربة على عينة من الطلبة، وفي ضوء النتائج يتم اتخاذ القرار المناسب بشأنها.

7. الاستنتاج العام:

بعد هذا العرض الذي تطرقنا فيه الى العينة بمفهوم العلوم الاجتماعية والإنسانية والعينة بمفهوم العلوم القانونية، وبعد عرض الفقرات المذكورة أعلاه، نصل الى ان العينة في العلوم القانونية هي عينة تتوافر فيها الشروط العلمية المطلوبة في العينة الإحصائية المطلوبة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مع الفارق في الطبيعة ومجال البحث.

فالعينة القانونية هي عبارة عن مجموعة من المواد القانونية التي تتمتع بمجموعة من الخصائص التي تجعلها قابلة للملاحظة والقياس والتحليل الكمي باعتبارها سلوك خارجي وليس نيات تتعلق بالقلب وباعتبارها مكتوبة ومقننة فهي قابلة للقياس والتحليل، كما انها تحتل لفكرة التجانس على أساس انها عامة تطبق على الافراد بصفاتهم وليس بذواتهم، ومجردة على أساس انها صالحة لكل الوقائع المشابهة ولا تتعلق بالواقعة ذاتها التي صدر النص من اجلها، كما انها اجتماعية توجد حيث يوجد المجتمع وتتأثر به ويتأثر بها، فهي مشتقة من المجتمع ككل، وتتعلق بموضوعات محددة، ويتجلى الفارق في كون ان العينة القانونية المتكونة من النصوص القانونية بطبيعتها تختلف عن العينة في علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية نظرا لاختلاف الميدان.

- المراجع:

1. محمد نصر الدين رضوان، الاحصاء الاستدلالي في علوم التربية البدنية والرياضية، 2002، دار الفكر العربي، القاهرة.
2. مورييس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، 2004.
3. الحبيب الدقاق، محمد امهرياء، خالد المالكي، مدخل لدراسة العلوم القانونية، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية اكدال، المملكة المغربية، 2015، 2016.
- النصوص القانونية:
4. القانون رقم 05.13 المؤرخ في 23 جويلية 2013 المتضمن تنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها.
5. المرسوم التنفيذي رقم 73.15 المؤرخ في 16 فبراير 2015 يضبط الاحكام المطبقة على النادي الرياضي المحترف ويحدد القوانين الأساسية النموذجية للشركات الرياضية التجارية.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

دحام عبد الحق (2024)، النص القانوني والعينة الاحصائية في ميدان علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية ، المجلة الدولية للدراسات والأبحاث في علوم الرياضة والتدريب، المجلد 05 (العدد 02)، الجزائر: جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص12 ص 19.